

انه الاستحسان وعدمه مما لا يكتب الا بعد المعاني وكان في
 الاعتبار متأخرا عن الخواص والمزايا ولم يكن القسم الاول
 ما يكتب به بل بعد المعنى وانما يذكر فيه بالاستطراد
 اذ في التفات المتأخر بقوله وكذا اخطاب الذي مع خطاب
 العنى واخر القسم الاول عن الجميع مع تغير الاسلوب
 هذا ما يسرى في تحقيق المقام وتوضيح المراد بكون الملك
 العلامة وهو الهادي الى سواء السبيل وموصى ونعم لكل
 قوله اذ المراد بالصاحبة الكلمة الحقيقية او ما في حكمها جواب
 عما يراد على قوله ومع الجملة الائمة الى اخره بالانساب
 قوله ولكل كلمة مع ما حتمها مقام لان المراد بالصاحبة
 الكلمة والجملة ليست كذلك قوله هكذا يجب ان يتصور
 هذه المقام بمعنى لا كما تصور الخليل حيث قال ولكل
 كلمة مع ما حتمها في الكلام مقام كما ذكر في تناو الكلمات
 ان منه ان يجمع كلمة مع اخرى غير مناسبة لها لجمع سطر
 مع قنديل وسبب بالنسبة الى الحماشي ولا كما تصور
 الزوزني ان معناه لم يقتصر مقتضى الحال على ما قدمناه
 بل لكل كلمة مع ما حتمها مقتضى حال فان مقتضى الحال
 قد يكون ذكر الكلمة المعروفة قبل هذه الكلمة او بعدها
 وقد يكون ذكر الكلمة المنكرة قبل هذه او بعدها الى
 غير ذلك وهذا الكلام بعد ما مر وغيره فان فساد كل
 منهما مما لا يخفى على مسئلة **قال** وارتفاع شأن الكلام في
 الحسن والتبول بمطابقته للاعتبار المناسب واخطاطه
 بعدهما **اقول** يرد على كل من المتقدمين شيئا الاول
 فلان ارتفاع شأن الكلام في الحسن يعني في ذاته والتبول
 يعني بالنظر الى المخاطب انما هو زيادة المطابقة للاعتبار

الناسب

المناسب وكما لها لا بنفس المطابقة والنايت بنفس المطابقة
 انما هو اصل الحسن لا الارتفاع ولهذا قال في المنهاج
 ارتفاع شأن الكلام في باب الحسن والتبول واخطاط
 في ذلك بحسب مصادفة المقام لما يليق به ان كانت
 او فوكان حسنه التروان كانت انقص كان اقل واما
 على الثانيه فلان الاخطاط في الحسن يوجب اصل الحسن
 واذا انتفى المطابقة انتفى الحسن بالكلية فان يستقيم
 ان الاخطاط في الحسن بعدم المطابقة والجواب عنهما
 ان النصيحة عند المصنف معتبرة في البلاغة كما عرفت
 خلا فالصاحب المنهاج كما سياتي ولا شك ان في الكلام
 حسنا انما في الجملة سواء طابق الاعتبار المناسب
 او لا فينبغي منع اذ لا يكون الثابت بنفس المطابقة اصل
 الحسن بقاء على انه ثابت بالنصيحة والمطابقة يفيد
 الارتفاع فيه وينبغي ان يقال الحسن بالكلية بانتهاء
 المطابقة بقاء على بقاء اصل الحسن بالنصيحة وقول
 الشارح واراد بالكلام الكلام المنصوح اليه لا يخرج عن
 الاشارة الى ما ذكرنا واما قوله في شرح المنهاج وما ذكرنا
 فظهر انه لا حاجة الى ان يجعل الاخطاط بعدم ذلك بل لا حاجة
 له بالنظر الى بحث اصحاب المنهاج **قال** والمراد بالاعتبار
 الامر الذي اعتبره الخ **اقول** يعني ان المصدر ههنا بمعنى
 المفعول اذ له به لان الاعتبار المناسب كما سياتي مقتضى
 الحال فمعنى مطابقة الكلام له انما اشتماله عليه او
 اندراجها تحته اندراج الخبر في محض الكل على اختلاف
 الرايين كما سياتي تحقيقه ان شاء الله تعالى وعلى المتقدمين
 لارجح حمله على المعنى المصدرية السليقة الطبيعية يقال

Copyrighting University